

نتيهاو يخوض الانتخابات متسلحا بهدايا ترامب وبوتين

مخاوف من كابوس السير على خطى أردوغان بتوسيع صلاحيات رئيس الوزراء



رهان على ورقة صفقة القرن

لحزب أبيض أزرق؛ ذلك أنه، واستنادا إلى التجارب السابقة، فإن نتيهاو حين كانت ترجمته الاستطلاعات في المرتبة الأولى في يوم الانتخابات كانت تأتي نتائجها أقل من المتوقع والعكس صحيح.

وبالتالي فإن محللين يرون أن الساعات المتبقية قبل الانتخابات قد تغير مزاج الناخبين بشكل كبير على نحو قد يبعد الناخبين عن نتيهاو لصالح خصومه. وأن القلق الذي يحاول هؤلاء الخصوم تعميمه واعتباره مهددا للديمقراطية في إسرائيل قد يعزز موقع اللوائح الانتخابية المعتمدة على النظام النسبي لدى أحزاب اليسار وأبيض أزرق والقائمة العربية.

فيما كان يحترم قواعد ومعايير معينة، كان ناخبوه يندفعون نحو نتيهاو الذي لا يحترم أي قواعد لقصص كل صوت محتمل.

وبدأت استراتيجيات حزب أبيض أزرق بالتوجه يسارا ساعيا إلى النهل من قاعدة أحزاب اليسار الناخبة وهو يامل الاستيلاء على المقاعد العشرة لتحالف حزبي "العمل - عشر" و"ميرتس".

غير أن هذه الاستراتيجية لم تثمر على النحو الذي قلب حملة حزب أبيض أزرق وبنات تخوض معارك لكسب الأصوات من اليمين واليسار والوسط على حد سواء.

غير أن قراءة الاستطلاعات بالسباق التاريخي قد تحمل أخبارا مطمئنة

حزب أبيض أزرق في استطلاعات الرأي، كما أن الكتلة اليمينية التي يرأسها تتعافى أيضا. ومع ذلك، لا يزال نتيهاو بعيدا (4 إلى 6 مقاعد) عن الـ 61 مقعدا التي يحتاج إليها، خصوصا أن خصومه يركزون على وصف احتمال فوزه بأنه تدمير للديمقراطية الإسرائيلية التي يتغنون بانها قاعدة الدولة منذ تأسيسها.

وبحسب المتابعين، يبدو أن تراجع رئيس حكومة تصريف الأعمال في استطلاعات الرأي قد دفع حزب أبيض أزرق إلى شن حملات دعائية شديدة ضد نتيهاو. ويقول مراقبون إن زعيم الحزب بيني غانتس الذي كان يقود حملة وصفت بالنظيفة والمحايدة، أدرك أنه

التي أجازها. ويرى محللون أن نتيهاو بات يدرك أن النظرة إليه باعتباره يود تحقيق نصر لتجنب الملاحقة القانونية باتت مضرة له ولإحتمالات فوزه حتى لدى الكتلة اليمينية الناخبة.

وعشية انتخابات أبريل 2019، سُئل نتيهاو عما إذا كان سيطلب الحصانة من الكنيست بعد توجيه الاتهام إليه، فانكر حينها وقال إن هذا الأمر غير وارد. وفي يناير، وبعد أن وجهت له لائحة اتهام، سارع إلى طلب الحصانة، قبل أن يضطر إلى التراجع عندما أدرك أن ليس لديه أغلبية في الكنيست.

ولم تستطع هذه الثغرات مكانة نتيهاو في صناديق الاقتراع، حيث نجح في التغلب على التقدم الذي كان يتمتع به

يستعد الإسرائيليون للإدلاء بأصواتهم الاثنين القادم في انتخابات برلمانية ثالثة في أقل من عام بعد الفشل المتكرر في تشكيل أغلبية تمثل الائتلاف الحاكم. وتباین التريجات بشأن من سيفوز بهذه الانتخابات بين بنيامين نتنياهو ومنافسه بني غانتس، لكن جل المتابعين يؤكدون أن نتيهاو سيكون الأقرب كونه يراهن على دعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكذلك على هدية قدمها له الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمتمثلة في إصدار الأخير عفوا عن مواطنة إسرائيلية كانت تقبع في السجون الروسية طالما وعد نتيهاو بالعمل على الإفراج عنها.

في السياق نفسه عيّرت تغريدة لعضو حزب أبيض أزرق نويت بائير لابيد في 25 فبراير، عن القلق ذاته، بقوله "إذا كنت تخطط للتصويت لحزب العمل - ميرتس، فاطرح على نفسك سؤالاً واحداً: ما الذي سيقول من الديمقراطية الإسرائيلية إذا فاز نتيهاو من جديد؟". وكان لافتا ما قاله رئيس حزب شاس أرييه ديري من أن حزبه سيمكن نتيهاو من الاستمرار في شغل منصب رئيس الوزراء حتى لو كانت المحكمة العليا تحظره. ويُنظر إلى هذا التصريح على أنه تأكيد للمخاوف العميقة التي تنتشر في جميع أنحاء يسار الوسط والقلاع الليبرالية القليلة التي لا تزال قائمة في إسرائيل جراء الاحتمال الكبير أن يتمكن نتيهاو من الحصول على الـ 61 مقعدا تؤمن له استمراره في منصبه.

وتتحدث أوساط إسرائيلية عن "كابوس تركيا". وتقول بعض التوقعات في هذا الصدد إن نتيهاو سيعمل على إخضاع البلاد لتغييرات قانونية تتيح توسيع صلاحيات رئيس الوزراء، على النهج الذي انتهجه رجب طيب أردوغان لمنح رئاسة الجمهورية صلاحيات كبرى.

ويذهب رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك إلى ما هو أبعد من ذلك ويجذر من خطط لتكميم الإعلام والسيطرة على حرياته؛ حيث كتب في صحيفة هاريس "إذا لم نتكلم من إيقافه (نتنياهو) بأصواتنا، فمن المحتمل أن نتجه سريعا نحو الخيار التركي".

وعزز نتيهاو نفسه هذه المخاوف بسبب زلة لسان هذا الأسبوع، حين سئل عما إذا كان سيعمل بعد الانتخابات على سن قانون مماثل لذلك الفرنسي من أجل حماية رئيس الدولة من أي اتهام، حيث لم يستبعد هذا الاحتمال. وأدرك خطاه لاحقا عبر مسارعه إلى إنكار هذا الاحتمال بشدة في جميع المقابلات

لندن - سيتوجه الإسرائيليون الاثنين القادم للتصويت في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة في أقل من عام وسط أجواء يخيم عليها التنافس المحتدم بين حزب "الليكود" بزعامة اليميني رئيس حكومة تصريف الأعمال بنيامين نتنياهو، وحزب "أبيض أزرق" بزعامة رئيس أركان الجيش السابق بني غانتس.

ويتساءل المراقبون قبيل أيام قليلة من الانتخابات عما إذا كانت حركة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو منذ حضوره حفل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن خطة السلام المسماة "صفقة القرن" قد عززت حظوظ حسم احتفاله بمنصبه على رأس الحكومة بعد الانتخابات.

يهود باراك
«إذا فاز نتيهاو ستكون هذه نهاية الديمقراطية»

وظفر نتيهاو مباشرة بعد "حفل واشنطن"، في موسكو، بعفو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن مواطنة إسرائيلية كان نتيهاو قد وعد بالعمل لدى روسيا على إطلاق سراحها. وحصل رئيس حكومة تصريف الأعمال لاحقا على لقاء مع رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان على نحو أراده دعائيا لتحسين صورته الانتخابية في إسرائيل.

واعتبر رئيس الوزراء السابق إيهود باراك في هذا الصدد، في مقابلات أجراها مع وسائل إعلام إسرائيلية مؤخرا، أنه إذا فاز نتيهاو في الانتخابات المقبلة، فستكون هذه نهاية الديمقراطية الإسرائيلية.

الفساد رأس مال تستثمره القوى السياسية في لبنان

بيروت تكافح كورونا على مقاس حزب الله

لندن - اتهم مصدر لبناني مطلع حكومة حسان دياب باتخاذ إجراءات على المقاس في ما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا، وذلك في إشارة إلى قيود فرضت على دول تقضى فيها الفايروس وعلى رأسها إيران.

وتحدث المصدر الخميس عن "عبور أربعة باصات آتية من قم الإيرانية إلى لبنان عبر الأراضي السورية"، فيما أفادت قناة "أم.تي.في" بأن 55 طالبا لبنانيا وصلوا من إيران عبر مطار دمشق، وأنه تم إخضاعهم لفحوصات طبية عند نقطة التصنيع على الحدود اللبنانية السورية.

وكان وزير الأشغال والنقل ميشال نجار قد أصدر قرار وقف النقل جوا وبرا وبحرا لجميع الأشخاص من الدول التي تشهد تفشيا لكورونا، واستثنى اللبنانيين والأجانب المقيمين في لبنان.

وتوقع المصدر أن تشدد واشنطن الضغوط على حزب الله، بما يعكس أيضا على الوضع المالي والاقتصادي للبلد مزيدا من التدهور.

وكان رئيس الوزراء قد انتقل سريعا من مرحلة الدفاع عن "حكومة" لم يصنعها حزب الله، إلى الهجوم على "الحريرية السياسية". ورأى المصدر أن الحكومة الجديدة "أظهرت عجزا في إدارة شؤون البلد"، وفي الحفاظ على مسافة بينها وبين حزب الله.

ويتحدث محللون عن "استغلال نفوذ" يمارس من قبل وزراء بارزين أو أصحاب نفوذ في صياغة دفاتر الشروط المتعلقة بمنافسات العقود العامة، الأمر الذي "يخالف قانون المحاسبة العمومية ويخالف من المناقصة"، وفق ما يشرحه مصدر ثان في دائرة التفيتش المركزي، وغالبا ما يكون هدف ذلك أن تنطبق الشروط على شركة واحدة تخصصهم.

وتطال اتهامات الفساد مؤسسات رسمية تضطلع بتنفيذ مشاريع عامة، على غرار مجلس الإنماء والإعمار أو مجلس الجنوب.

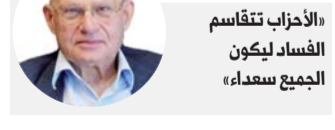
ويقول نقيب المهندسين جاد ثابت "هناك يتم تقاسم قالب الحلوى"، موضحا أنه يصار إلى "توزيع الحصص على مختلف القوى السياسية ليكون الجميع سعداء، عبر منح مناقصات كبرى عقود البناء أو البنى التحتية لمقاولين مرتبطين بهذه القوى السياسية".

وأثار بناء منتجج "إيدن باي" الذي افتتح عام 2018 على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت، غضب ناشطين وحملات مدنية تحدثت عن عذة مخالفات.

ويشرح ثابت أنه رفع عام 2017 تقريرا إلى السلطات يفيد فيه ثمانية مخالفات سمحت لمجموعة عاشور القابضة "بمضاعفة" مساحة البناء القانونية لهذا المنتجج، وبالتالي التعدي على النطاق البحري العام.

إلا أن محامي المجموعة بهيج أبوالمجاهد يرفض الاتهامات ويؤكد أن البناء قانوني. ويقول "لم يبق جهاز قضائي أو إداري أو رقابي أو أمني في البلد إلا وتدخل بملف إيدن باي". ويخفي "إذا كنا مخالفين فليقاضونا، وإذا كنا مرتكبين (لتجاوزات) فليتقدموا ضدنا بدعوى جزائية، وإذا وجدوا أن ثمة تواطؤا من أي جهة فليحاكمونا".

وتحديدا تيار المستقبل بزعامة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، والتيار الوطني الحر الذي يرأسه النائب جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، وكذلك حزب الله وحليفته حركة أمل التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري.

أسعد ذبيان
«القوى السياسية ترشو وتتشتري ولاه الناخب وولاه أقاربه»جاد ثابت
«الأحزاب تتقاسم الفساد ليكون الجميع سعداء»

ويدرس البرلمان اللبناني حاليا مشاريع قوانين تتعلق باستعادة الأموال المنهوبة ورفع السرية المصرفية. إلا أن من شأنها أن تبقى حبرا على ورق، في غياب الإرادة السياسية لتحقيق أي إصلاح، وفق ذبيان. ويقول إن السلطات التي ترفع شعار مكافحة الفساد "لم تطرد موظفا ولم تحاكم وزيرا أو نائبا".

ويعتبر البعض من السياسيين مساهمين رئيسيين في المصارف، وبعض المصارف مملوكة من قبل سياسيين. ويعد لبنان بين الدول الأكثر مديونية في العالم، وقد استندت الدولة الجزء الأكبر من المصارف مقابل فوائده مرتفعة.

ويشير الباحث الاقتصادي جاد شعبان إلى وجود "تضارب مصالح" بين الطرفين يجعل "من غير الوارد أن يقدم أي وزير أو نائب على أي خطوة ضد مصالح مؤسسة يملك أسهما فيها".

وفي محاولة لاحتماء غضب الشارع خلال الأسابيع الماضية، باشر القضاء بتحقيقات في قضايا عدة بينها جرائم اختلاس وتبديد أموال وإهدار المال العام لمناخ شخصية.

ويشكل الخبراء الناشطون بالمجتمع المدني في جديّة هذه المساعي، انطلاقا من أن الطبقة السياسية هي أول المستفيدين من منظومة الفساد منذ عقود.

وأقر لبنان في أغسطس 2017 قانون سلسلة الرتب والرواتب، الذي منح موظفي القطاع العام علاوات. ونص أحد بنوده على تعليق التوظيف. ورغم ذلك، تم لاحقا توظيف خمسة آلاف شخص في ظروف غامضة، وفق قول مصدر في التفيتش المركزي.

وتم توظيفهم خلال فترة الانتخابات النيابية في مايو 2018، بهدف واضح بالنسبة إلى كثيرين يتمثل في كسب ولائهم، ولم يخضعوا لاختبارات مجلس الخدمة المدنية، خلافا للأصول المتبعة، ولم تكن هناك اعتمادات مسبقة لرواتبهم.

ويقول "غريبال" المتخصصة في مكافحة الفساد، "إنها رشوة سياسية، حين توظف أحد الأشخاص، تشتري ولاءه وولاه أقاربه في الانتخابات".

وبحسب منظمة الشفافية الدولية، يشغل لبنان حاليا المرتبة 137 من أصل 180 بلدا في قائمة الدول الأكثر فسادا. وبحسب استبيان آراء نشرته في ديسمبر، فإن لبنانيا من أصل اثنين تقريبا يتلقون عرضا ماليا مقابل صوته الانتخابي.

وأفادت تقارير نشرتها وسائل إعلام محلية بأن المئات من الأشخاص توظفوا في شركة الاتصالات الحكومية (أوجيرو) في العامين 2017 و2018 بناء على طلب أحزاب سياسية نافذة

أي معاملة في بعض الإدارات العامة أو تسريع إنجازها إلا بعد دفع رشوة أو بموجب "واسطة"؛ ففي الدوائر العقارية ومصالح تسجيل السيارات وقطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والضمائم، تتعدّد أشكال الفساد ودرجاته.

واستشرى الفساد على مرّ السنوات في لبنان وتحول إلى أحد مسببات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد منذ أشهر، وإلى أحد أبرز الأسباب التي دفعت اللبنانيين إلى التظاهر بشكل غير مسبق ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر والأسابيع التي تلتها.

ورفعت الحكومات المتعاقبة في لبنان شعار "محاربة الفساد" ووقف الهدير في القطاع العام، دون أن تقدم على إجراء عملي واحد لتنفيذ ذلك عمليا، كون غالبية الموظفين يتمتعون بحماية القوى السياسية التي عيّنتهم.



حرب على الفساد أم إشاعة